



# رصد اللامساواة بين النساء والرجال في مجال المشاركة في الحياة السياسية والمدنية بسيدي بوزيد والقيروان

## تثريكات ولكن



صباغة: أميرة نفاوي  
مراجعة: فريق أكاديمية شباب راصد لانتهاكات حقوق الإنسان  
تصميم: كريم بحيري PIXEL  
ماي 2023



Canada



# رصد اللامساواة بين النساء والرجال في مجال المشاركة في الحياة السياسية والمدنية بسيدي بوزيد والقيروان

## ”شريكات ولكن“

صياغة: أميرة نفاوي

مراجعة: فريق أكاديمية شباب راصد لانتهاكات حقوق الإنسان  
تصميم: كريم بحيري PIXEL

ماي 2023

## مقدمة التقرير

### الإطار العام

تم إعداد هذا التقرير في إطار أكاديمية شباب راصدات وراصدون لانتهاكات حقوق الإنسان: مشروع ”شبكة النساء القياديات“<sup>1</sup> وتحت إشراف الجمعية التونسية للحراك الثقافي وبالشراكة مع المنظمات المدافعة عن حقوق النساء والفتيات بسيدي بوزيد والقيروان وبتمويل من أوكسفام في إطار مشروعها بتونس ”صوت القيادة النسائية“.

### لماذا هذا التقرير؟

تعتبر جهتي القيروان وسيدي بوزيد من الجهات الأكثر فقرا في البلاد التونسية سيدي بوزيد (31,7 %) والقيروان (34,9 %) بالإضافة إلى طابعهما الريفي حيث تقتصر المناطق الحضرية تقريبا على مركز الولاية فقط وهو ما يؤثر بالضرورة سلبا على الحياة الخاصة والعامة للأفراد ويمس من حقوقهم الإنسانية الأساسية وخاصة المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال ومناهضة العنف المسلط على النساء فعلى سبيل الذكر وليس الحصر تبين عديد الدراسات، ولعل أهمها، الدراسة التي أنجزتها الجمعية التونسية للحراك الثقافي، أن أجر النساء في الوسط الريفي يساوي نصف أجر الرجال<sup>2</sup>. ووعيا منا بالصعوبات التي تعيشها الجهة وشح ونذرة البحوث والدراسات التي تقوم على مقارنة النوع الاجتماعي وتبحث في المساواة بين الجنسين، ارتأينا إنجاز هذا التقرير حتى يكون وسيلة تساعد على تشخيص وقياس اللامساواة بين النساء والرجال في الجهة مساهمة منا في تطوير قدرة المجتمع المدني في الجهة على رصد انتهاكات حقوق الإنسان ورفع التقارير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الجهة وبهدف تنظيم حملات مناصرة في الغرض من ناحية وخدمة للتنمية المستدامة بالجهة من منظور النوع الاجتماعي من ناحية أخرى ولإثراء وتعزيز المكتبة الوثائقية الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بجهة الوسط الغربي.

### ماهية هذا التقرير وإلى من يتوجه؟

هذا التقرير هو مفتتح سلسلة من التقارير للمساهمة في رصد الانتهاكات المتعلقة بالمساواة بين النوع الاجتماعي وتحليل العوامل والظروف المتسببة في ذلك بجهتي سيدي بوزيد والقيروان. وهي محاولة لتحليل مجال مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية ولبلوغ هذا الهدف قمنا بإجراء تقصي ميداني بغاية تمكيننا من فهم أعمق لمواقف المواطنين والمواطنات بالجهة

1 رابط مبادئ شبكة القيادات النسائية على الموقع الرسمي للجمعية التونسية للحراك الثقافي: [https://atac.tn/2023/06/24/charter-](https://atac.tn/2023/06/24/charter-of-womens-leadership-network-wln)

[of-womens-leadership-network-wln](https://atac.tn/2023/06/24/charter-of-womens-leadership-network-wln)

2 دراسة حول المرأة العاملة في القطاع الفلاحي بولاية سيدي بوزيد بين الحق والانتهاك، مارس 2016:

<https://atac.tn/2023/06/20/etude-fosa-2016>

ومعتقداتهم وتمثلاتهم حول بعض المسائل المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال في محاولة لتشخيص الوضع الحالي لحقوق النساء والفتيات بالجهة والتحديات التي تواجهها والمساهمة في تذليل فجوة المساواة بينهما على مستوى وطني.

### الإشكالية التي يتناولها التقرير بالدرس

من خلال المعايير المرجعية والمنهجية المعتمدة لقياس اللامساواة بين النساء والرجال في جهتي سيدي بوزيد والقيروان التي كنا قد حددناها في **” دليل إجرائي عملي لقياس اللامساواة بين النساء والرجال في القيروان وسيدي بوزيد”<sup>3</sup>**، ارتأى الناشطات والناشطون في شبكة القيادات النسائية، وعن وعي بأهمية المعايير الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالرغم من أن التركيز قد يكون أحيانا على معيار أكثر من غيره حسب ما تتطلبه طبيعة ونوعية العمل الذي نقوم بإنجازه، سنحاول استكشاف وضعية هذه الحقوق في الجهة استنادا للمعايير الحقوقية في مجملها، ولهذا، فإن صياغة التقارير ستتناول بالتحليل ودرس المجالات الأربعة التالية:

- الحقوق السياسية والمدنية؛
- الحق في الصحة الجنسية والإنجابية ؛
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- العنف المسلط على النساء.

### مراحل صياغة التقرير

1. تحديد الإطار النظري والمفاهيمي من خلال الدليل الإجرائي العملي لقياس اللامساواة بين النساء والرجال؛
2. صياغة تقنية البحث ” الاستمارة شبه موجهة ” ودليل حوار مجموعات التركيز<sup>4</sup>؛
3. دورة تكوينية لفائدة الباحثين الميدانيين (ممثلات عن الجمعيات الشريكة في شبكة القيادات النسائية)؛
4. البحث الميداني وتجميع المعطيات؛
5. البحث الوثائقي؛
6. مجموعات تركيز حول الحقوق السياسية المدنية للنساء؛
7. مجموعات تركيز حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع مجموعة من النساء العاملات في القطاع الفلاحي؛
8. تحليل المعطيات الميدانية من خلال قاعدة بيانات؛
9. صياغة التقارير والتوصيات.

### المنهجية الكمية

3 رابط الدليل: <https://atac.tn/2022/11/08/guide-de-mesure-des-inegalites-femmes-hommes>

4 انظر نموذج الاستمارة شبه المسيرة ودليل حوار مجموعات التركيز في ملاحق دليل قياس اللامساواة صفحات عدد 17 و18 و19

تمت صياغة الاستمارة شبه المسيرة بهدف التقصي الميداني والتي شملت مجموعة من الأسئلة تمركزت حول 05 محاور رئيسية:

1. مستوى العيش؛
  2. أخذ القرار والتحكم في الموارد؛
  3. المساواة بين النساء والرجال؛
  4. العمل المأجور والغير المأجور؛
  5. الفئات الأكثر هشاشة والعنف المسلط على النساء.
- وقد تضمن فريق التقصي الميداني 17 ناشط وناشطة في الجمعيات الشريكة في شبكة القيادات النسائية (12 إناث و05 ذكور) موزعين وموزعات على 14 منطقة في ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.

### 1. توزيع العينة حسب الولاية

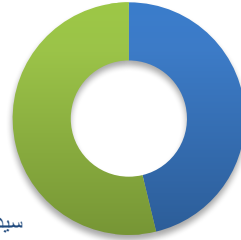
لابد من الإشارة إلى أن الفريق المشرف على البحث سعى لتكون تمثيلية العينة في الولايتين متساوية ويعود هذا الفارق البسيط إلى النقص في عدد الباحثين الميدانيين في جهة القيروان.

جدول رقم 1

| العدد | مكان المحادثة |
|-------|---------------|
| 92    | القيروان      |
| 107   | سيدي بوزيد    |
| 199   | المجموع       |

■ القيروان  
■ سيدي بوزيد

الرسم البياني 1

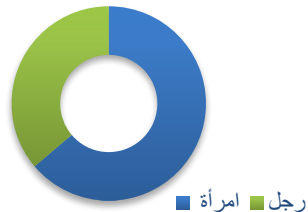


### 2. توزيع العينة حسب النوع

جدول رقم 2

| العدد | النوع   |
|-------|---------|
| 127   | نساء    |
| 72    | رجال    |
| 199   | المجموع |

الرسم البياني 2



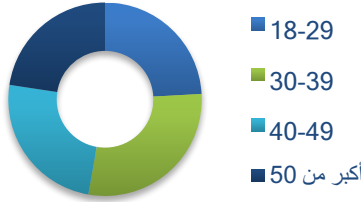
حاول فريق البحث أن تكون تمثيلية العينة بنسبة 60% نساء و40% رجال وذلك لأن الهدف الأساسي من هذه التقارير هو رصد الانتهاكات المسلطة على النساء والفتيات بجهتي القيروان وسيدي بوزيد وبالتالي شكّل النساء ثلثي العينة كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه وهي طريقة معتمدة منهجيا وعلميا بحسب ”Outil d'évaluation et de suivi de l'impact genre“<sup>5</sup>.

### 3. توزيع العينة حسب الفئات العمرية

جدول رقم 3

الرسم البياني 3

| العدد | الفئة العمرية  |
|-------|----------------|
| 48    | 18-29          |
| 57    | 30-39          |
| 49    | 40-49          |
| 45    | أكبر من 50     |
| 199   | <b>المجموع</b> |



يبين الرسم البياني أعلاه أن كل الفئات العمرية ممثلة تقريبا في هذه العينة وبنسب متقاربة جدا.

### 4. توزيع العينة حسب نوعية المناطق

جدول رقم 4

الرسم البياني 4

| العدد | المنطقة        |
|-------|----------------|
| 116   | حضرية          |
| 65    | ريفية          |
| 18    | شبه حضرية      |
| 199   | <b>المجموع</b> |



شملت العينة مناطق حضرية، شبه حضرية وريفية وكانت تمثيلية المناطق الحضرية أكثر نسبيا نظرا إلى صعوبة توفر فضاء عام يمكن من محاورة المستجوبات والمستجوبين في المناطق الريفية.

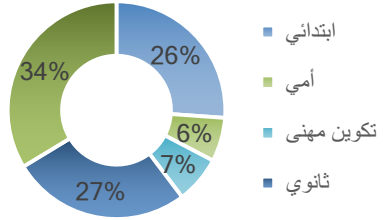
<sup>5</sup> Outil d'évaluation et de suivi de l'impact genre, WECF 2018. P37 : [https://www.wecf.org/wp-content/uploads/2019/01/GIM-ToolF\\_5.pdf](https://www.wecf.org/wp-content/uploads/2019/01/GIM-ToolF_5.pdf)

## 5. توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم 5

| العدد | المستوى التعليمي |
|-------|------------------|
| 52    | ابتدائي          |
| 13    | أمي              |
| 14    | تكوين مهني       |
| 53    | ثانوي            |
| 67    | جامعي            |
| 199   | المجموع          |

الرسم البياني 5



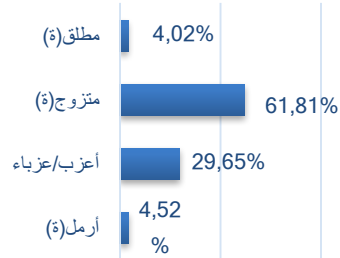
ضمنت العينة تمثيلية مختلف المستويات التعليمية مع ملاحظة أن قرابة 40% منقطعات ومنقطعين عن الدراسة.

## 6. توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

جدول رقم 6

| العدد | الحالة الاجتماعية |
|-------|-------------------|
| 9     | أرمل(ة)           |
| 59    | أعزب/عزباء        |
| 123   | متزوج(ة)          |
| 8     | مطلق(ة)           |
| 199   | المجموع           |

الرسم البياني 6



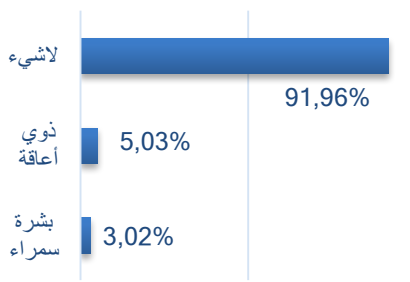
ضمنت العينة تمثيلية كل الفئات الاجتماعية مع أغلبية للمتزوجات والمتزوجين.

## 7. توزيع العينة حسب السمات الخصوية

جدول رقم 7

| العدد | السمات الخصوية |
|-------|----------------|
| 6     | بشرة سمراء     |
| 10    | ذوي إعاقة      |
| 183   | للاشياء        |
| 199   | المجموع        |

الرسم البياني 7



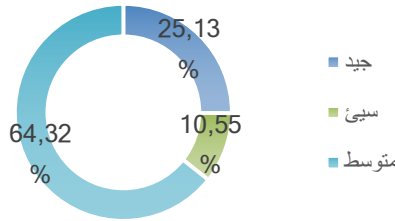
حاولنا في اختيارنا للعينة تكريس المقاربة التقاطعية بإدراج تمثيلية الأفراد ذوي السمات الخصوية والتي سيرد تحليل المعطيات حول وضعها الحقوقي في حوصلة سلسلة هذه التقارير.

## 8. مستوى العيش

جدول رقم 08

الرسم البياني 8

| العدد | كيف تقيم مستوى السكن الذي تقطنه؟ |
|-------|----------------------------------|
| 50    | جيد                              |
| 21    | سيئ                              |
| 128   | متوسط                            |
| 199   | المجموع                          |



ضمنت العينة تقريبا تمثيلية مختلف الطبقات الاجتماعية عموما مع أغلبية للطبقة الوسطى.



## المنهجية النوعية

ارتكزت المنهجية النوعية بالأساس على:

### 1. البحث الوثائقي المكتبي بحسب محاور التقرير

شملت المعطيات الجهوية الخاصة بالولايتين والتي لاحظنا فيها نقص كبير في عدد الدراسات والبحوث حول المحاور المذكورة أعلاه وخاصة مجال المساواة بين النساء والرجال. غياب شبه تام للمعطيات الكمية وكذلك النوعية الموزعة بحسب الجنس لدى المؤسسات الرسمية المحلية (إحصائيات حسب النوع الاجتماعي، قاعدة بيانات، الخ.) وكذلك غياب الدراسات والبحوث والتقارير الوطنية والدولية المتعلقة بمسألة النوع الاجتماعي تعنى بالجهة.

### 2. مجموعات التركيز

- مع 06 من المترشحات للانتخابات التشريعية 17 ديسمبر 2022 و23 ممثل وممثلة عن الجمعيات الشريكة في شبكة النساء القيادات يوم 2022/11/25 بسيدي بوزيد؛
- مع 02 من المترشحات للانتخابات التشريعية 17 ديسمبر 2022 و27 ممثل وممثلة عن الجمعيات الشريكة في شبكة النساء القيادات يوم 2022 /11/19 بالقيروان؛
- 06 جلسات حوارية مع 07 من النساء المؤسسات للنقابة الأساسية للعاملات في القطاع الفلاحي و83 عاملة في القطاع الفلاحي بسيدي بوزيد خلال أشهر أوت وسبتمبر وأكتوبر 2022.

التقنية الأساسية المعتمدة لتجميع المعطيات كانت المحادثات شبه المسيرة مما مكنتنا من الحصول على معطيات إحصائية كمية ومعطيات ذات طابع نوعي أيضا حيث تضمنت هذه الأخيرة عديد الأسئلة المفتوحة والاختيارية مع شهادات حية لعديد المستجوبات والمستجوبين سنأتي على تحليل دلالتها في تقاريرنا.

## المقاربة النظرية

ترتكز التقارير على مقارنة النوع الاجتماعي الهادفة إلى التغيير والقائمة على المقاربة التقاطعية:

وهي مقارنة تنموية تقوم على إدماج النوع الاجتماعي والفئات المهمشة منها خاصة بهدف إحداث تغييرات وتطورات في البنى الاجتماعية مع مراعاة التقاطعات التي تزيد من الهشاشة حيث تستهدف الحملة التحسيسية، التي تتناول هذه التقارير تحليل نتائجها، النساء والفتيات في المناطق الريفية بما أنهن أكثر تهميشاً من بقية النساء والفتيات في مجتمعنا حسب ما تثبته عديد التقارير الوطنية التي نذكر منها ” التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20”<sup>6</sup> الذي أنجز من طرف الجمهورية التونسية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في جوان 2013، والتقرير الذي أنجزته حكومة الجمهورية التونسية بدعم من الاتحاد الأوروبي سنة 2014 حول ”ملاحم النوع الاجتماعي في تونس”<sup>7</sup>.

### تحديات وعوائق البحث الميداني

- صعوبات في الحصول على المعلومة من الإدارات الجهوية والمحلية وخاصة الإحصائية منها؛
- صعوبة تفاعل المستجوبات والمستجوبين مع الأسئلة وحساسية الموضوع؛
- تم انجاز البحث الميداني في الفترة الفاصلة خلال أشهر أوت - سبتمبر- أكتوبر 2022 وهي الفترة التي تلت 25 جويلية 2022 (التصويت على مشروع الدستور والانتخابات التشريعية) وهو ما خلق صد من بعض المواطنين والمواطنات خوفا من الخوض في مواضيع ذات طابع سياسي حسب تقديرهم-ن؛
- النقص في الموارد المالية التي كانت قد تيسير عملية التقصي الميداني في أكثر جهات من الولايتين.

6 التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20، الجمهورية التونسية بدعم

من صندوق الأمم المتحدة للسكان في جوان 2013، ص 85

7 تقرير ملاحم النوع الاجتماعي في تونس، 2014، ص 21

# رصد اللامساواة بين النساء والرجال في مجال المشاركة في الحياة السياسية والمدنية بسيدي بوزيد والقيروان

”شريكات ولسكن“

صياغة: أميرة نفاوي

مراجعة: فريق أكاديمية شباب راصد لانتهاكات حقوق الإنسان  
تصميم: كريم بحيري PIXEL

13 ماي 2023

يبحث هذا التقرير بالأساس في مشاركة النساء والفتيات في الحياة السياسية بولايتي القيروان وسيدي بوزيد ويتساءل عن أسباب عدم تمثيلهن على قدم المساواة مع الرجال في مجلس النواب خاصة بعد ما لاحظناه من نتائج الانتخابات التشريعية 2022 وزيادة الحواجز أمام وجودهن ومشاركتهن في الحياة السياسية والفضاء العام على الرغم من التطورات التي تم إحرازها بعد الثورة وقدرة النساء التونسيات في ولايتي سيدي بوزيد والقيروان على خلق استراتيجيات جديدة للتأقلم مع هذا الواقع المتغير حيث برزت رغبتهن في المشاركة في الحياة السياسية والمدنية وأن تكن فاعلات وقيادات في المجتمع على المستوى المحلي والوطني من أجل إرساء الديمقراطية والمساواة والعدل الاجتماعي ولقد اخترنا هذا العنوان ”شريكات ولكن“ الذي عنونت به إحدى المترشحات للانتخابات التشريعية 2022 حوارها معنا حول الصعوبات والتحديات التي واجهتها أثناء تجربتها الانتخابية.<sup>8</sup>

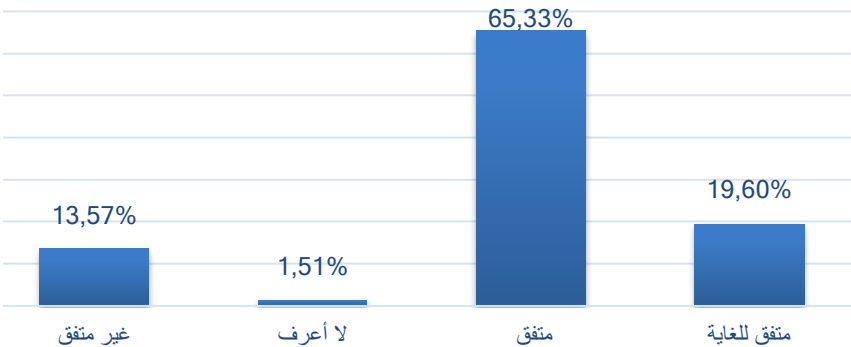
**وبالتالي فأن المبحث الرئيسي لهذا التقرير هو: تمثيلات المواطنين والمواطنات بالجهة لمشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية وقدرتهن على أخذ القرار والتحكم في الموارد أساسا ثم البحث في عوائق ضعف مشاركتهن في الانتخابات التشريعية 2022 وسبل تجاوزها.**

1. تمثيلات المواطنين والمواطنات بالجهة لمشاركة النساء في الحياة المدنية والسياسية وقدرتهن على أخذ القرار

### 1. تمثيلات المشاركة في الحياة السياسية والمدنية

**توزيع الإجابات عن السؤال: ما رأيك في مشاركة النساء في الاجتماعات البلدية أو المحلية بجهتكم؟**

الرسم البياني 9



8 دائرة منزل بوزيان، المكناشي، المزونة المرشحة سرور محفوظي.

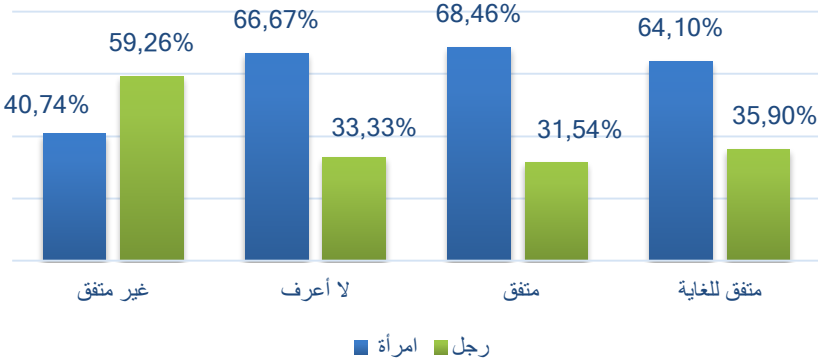
| البلدية أو المحلية بجهتكم؟ | ما رأيك في مشاركة النساء في الاجتماعات العدد |
|----------------------------|--|
| غير متفقا                  | 27   |
| لا أعرف                    | 3  |
| متفق                       | 130  |
| متفق للغاية                | 39   |
| المجموع                    | 199  |

عند التوجه بهذا السؤال للعيينة المستجوبة، توزعت الإجابات، كما يبينه الرسم البياني 9 أعلاه، كما يلي:

- نسبة الإجابات التي عبرت عن مسانقتها لمشاركة النساء في الحياة البلدية أي في الحياة المدنية تعتبر مرتفعة فقد عبر 84,93% عن مسانقتهم لمشاركة النساء (متفق ومتفق للغاية) في الحياة المدنية؛
- نسبة ضئيلة غير متفقة (13,5%) وبناء على ذلك فقد حاولنا أن نبحث في إجابات الأشخاص الغير المتفقين، ففي حين أجمعت أغلبية الإجابات المتفقة على حقها في إعطاء رأيها واعتبرت أن المرأة نصف المجتمع ولا بد من مشاركتها في تحديد واقع الجهة، برّرت الإجابات الغير متفقة موقفها بما يلي:
  - مشاركتها ستكون ضعيفة؛
  - لن تسمح لها العقلية بذلك؛
  - لأن الرجل أكثر حنكة منها ولأنها غير قادرة ولأنها ضعيفة وعاطفية.

ولمزيد التعمق في تمثّلات العينة المستجوبة لمشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، حاولنا الاطلاع على توزيع الإجابات عن هذا السؤال بحسب الجنس واللافت للنظر كما يبينه الرسم البياني 10 فان توزيع نسب كل الإجابات متقارب إذا ما احتسبنا تمثيلية العينة بحسب الجنس (الثلاثين نساء والثلاث من الرجال) وليس هنالك تباين سوي في ما تعلق بالإجابة ”غير متفق“ حيث تجاوزت نسبة الرجال نسبة النساء علما أن هذه الإجابة، هي الوحيدة التي تجاوز فيها عدد الرجال عدد النساء، وهو ما يجعلنا نلاحظ منذ البداية أن نسبة الرجال التي لا توافق مشاركة النساء في الحياة المدنية تفوق نسبة النساء اللواتي اعترضن على ذلك.

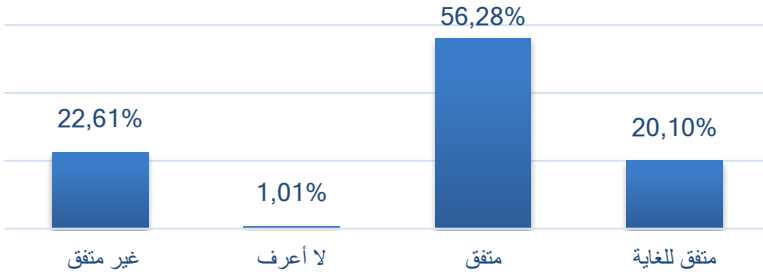
الرسم البياني 10



### هل ترى بأنه من الضروري أن تكون للنساء مكانة في اتخاذ القرار في المجال السياسي؟

إن المتأمل في نتائج الرسوم البيانية أسفله (11 و 12)، يلاحظ أن أغلبية الإجابات (76.38%) أجمعت على أن تكون النساء مقررات وقائدات في المجال السياسي لكننا نلاحظ زيادة في نسبة ”الغير موافقين“ تزيد عن 10% تقريبا مقارنة بالسؤال المتعلق بالمشاركة في القرار الجهوي والمحلي كما بينه الرسم البياني 10 أعلاه وهو مؤشر ستتعمق في البحث في دلالاته في ما تقدم من التقرير.

الرسم البياني 11

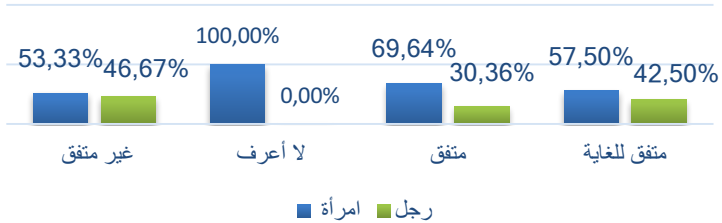


جدول رقم 10

| هل ترى بأنه من الضروري أن تكون للنساء مكانة فى اتخاذ القرار فى المجال السياسى؟ | العدد      |
|--|------------|
| غير متفق   | 45         |
| لا أعرف  | 2          |
| متفق   | 112        |
| متفق للغاية  | 40         |
| <b>المجموع</b>   | <b>199</b> |

من خلال الرسم البياني 12 الذي يخص توزيع الإجابات عن هذا السؤال بحسب الجنس، نلاحظ أن بعض النساء لم تقدم إجابة حول ما إذا كان من الضروري أن تكون النساء في مكانة اتخاذ القرار؟ ورغم ضعف نسبتهن، إلا أننا ارتأينا التعمق في تحليل تيريراتهن لهذه الإجابة حيث كشفت أرائهن عما يلي: إحداهن وهن 2، بحسب ما ورد في الجدول رقم 10، امرأة من سيدي بوزيد قالت ”السياسة أصلا ليست موضوع نتحدث فيه النساء” في حين امتنعت أخرى على التصريح لأنها ترى أن الخوض في السياسة لا يعنيها ولن يغير من رتبة واقعها. في المقابل لم يجب أي رجل بلا أعرف علما وأن نسبة إجابات النساء الغير موافقات قد تجاوزت نسبة إجابات الرجال الغير متفقين. ولئن تعددت الشهادات حول حكمة المرأة وقدرتها على القيادة ونظافة يدها عند طرح السؤال على فئة الموافقين حول ضرورة وأهمية مكانة المرأة في اتخاذ القرارات ومبررات هذا الموقف الايجابي؟ وردت مبررات الفئة الغير موافقة كالآتي: المرأة ملكة في بيتها أو أن مكانها الطبيعي بحسب الشرع والدين هو المنزل وهي إجابات تخص العديد من الرجال في حين كانت إجابة النساء الرافضات: المرأة عاطفية ولا تستطيع. وقد صرحت أحداهن وهي مستجوبة من ولاية القيروان ”*وسخ ما تنجموش المرا*”.

الرسم البياني 12

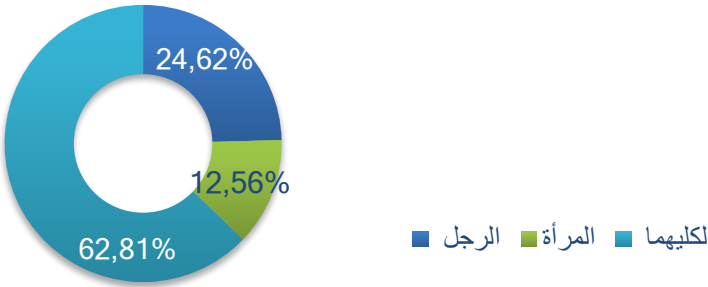


← إن تحليل المؤشرات الكمية والمعطيات التي بين أيدينا، يبين تجاوز نسبة الإجابات الموافقة على مشاركة النساء في الحياة المدنية والسياسية 80 % بالنسبة للسؤالين السابقين وهو ما يدعونا إلى طرح السؤال لماذا تتسم تمثيلية النساء في المجلس النيابي في الجهة بهذا الضعف؟ فمن 16 مترشحة للانتخابات التشريعية 2022 بولاية القيروان (5) وسيدي بوزيد (11)، مرّت امرأة وحيدة من ولاية القيروان للدور الثاني، ناهيك عن الغياب التام تقريبا في جل المواقع السياسية والمدنية؟ هذا التساؤل جعلنا نتعمق أكثر في تحليل المؤشرات والبيانات التي استقصيناها ميدانيا. وحاولنا التوسع في البحث حول مؤشرات أخرى متعلقة بأخذ القرار لدى النساء حتى نفهم ديناميكية هذا التناقض بين أغلبية مساندة لتواجد النساء في موقع القرار السياسي والمحلي مقابل تواجد يكاد يكون منعدما في هذه المواقع في الجهة.

## 2. المؤشرات المتعلقة بأخذ القرار والتحكم في الموارد في إطار الأسرة

في ظل الظروف الاجتماعية الحالية هل تعتبر أن مسؤولية العائلة يجب أن تحمل للمرأة أم للرجل أم لكليهما؟

الرسم البياني 13



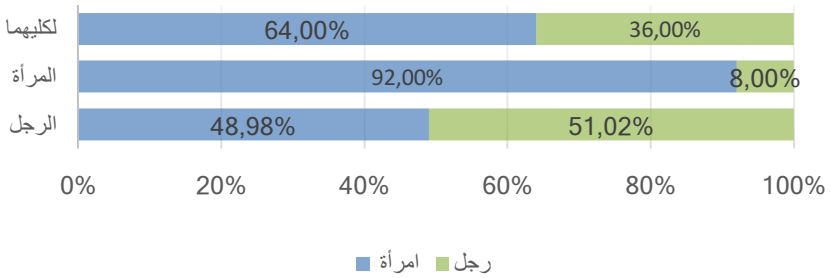
جدول رقم 11

| المعد | في ظل الظروف الاجتماعية الحالية هل تعتبر أن مسؤولية العائلة يجب أن تحمل للمرأة أم للرجل أم لكليهما؟ |
|-------|---|
| 49    | الرجل   |
| 25    | المرأة  |
| 125   | لكليهما   |
| 199   | المجموع   |



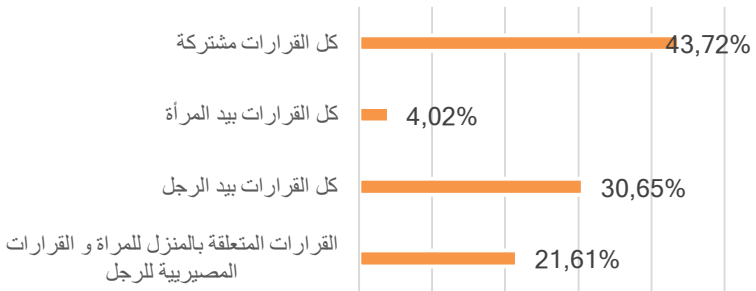
تجاوزت نسبة اللذين يعتبرون أن المسؤولية مشتركة بين الجنسين الثلثين وهي نسبة هامة تتم عن الوعي بأهمية المسؤولية المشتركة في العائلة لدى مواطنات ومواطني الجهة، ولكن كيف يتمثل المستجوبات والمستجوبين تقسيم الأدوار في اتخاذ القرارات وخاصة إذا ما لاحظنا أن نسبة الرجال الذين اعتبروا أن المرأة قادرة على تسيير الأسرة لم تتجاوز 8% مقابل 92% يعتبرها غير قادرة، ناهيك أن نسبة النساء اللواتي اعتبرت أن المسؤولية لكليهما بلغت الضعف بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال في حين تقاربت نسبة الإجابات بحسب الجنسين في ما يخص تقسيم الأدوار بينهما فكان الإجماع تقريبا على أن الرجل هو صاحب القرارات المصيرية داخل الأسرة وهو ما قد يدحض استنتاجنا الأولي حول مدى تطور العقلية في ما يتعلق بتشارك المسؤولية بين الرجال والنساء داخل الأسرة ويجعلنا نبحث في كيفية تقاسم أنواع القرارات داخل الخلية الأولى للتنشئة الاجتماعية ألا وهي الأسرة.

#### الرسم البياني 14



#### بحسب رأيك كيف تقسم أنواع القرارات المتعلقة بالعائلة بين الذكر والأنثى؟

#### الرسم البياني 15

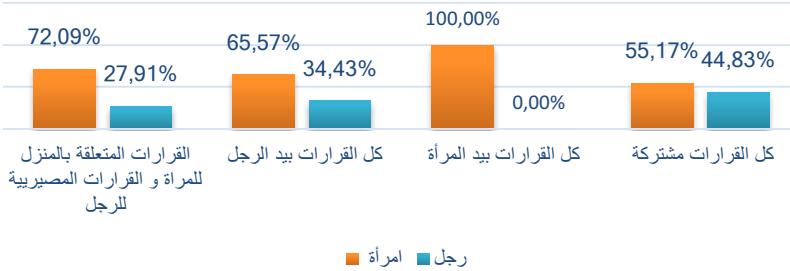


## جدول رقم 12

| العدد | بحسب رأيك كيف تقسم أنواع القرارات المتعلقة بالعائلة بين الذكر والأنثى؟ |
|-------|--|
| 43    | القرارات المتعلقة بالمنزل للمرأة والقرارات المصيرية للرجل              |
| 61    | كل القرارات بيد الرجل  |
| 8     | كل القرارات بيد المرأة   |
| 87    | كل القرارات مشتركة   |
| 199   | المجموع  |

### توزيع الإجابة على هذا السؤال بحسب الجنس

#### الرسم البياني 16



نلاحظ بعض الاختلافات الهامة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بمن تعود إليه سلطة اتخاذ القرارات في علاقاتهم، حيث يطالب الرجال بسلطة أكبر لأنفسهم وكذلك النساء في كل موضوع أكثر مما يرغب كل منهما في منح الآخر جزءا من هذه السلطة؛ على سبيل المثال، ما تم استنتاجه من الإجابات التي قدمت بعض الأمثلة عن كيفية اتخاذ القرارات في قضية إنفاق المال على الملابس يعتبر العديد من الرجال أنهم يتخذون هذا القرار بمفردهم بالمقارنة مع العديد من النساء اللاتي صرحن أن الرجال هم من يتخذون هذا القرار.

- و على الرغم من هذه الاختلافات، لا يزال بإمكاننا رؤية اتجاهات واضحة:
- يصف العديد من المستجوبين والمستجوبات أنه يتم اتخاذ هذه القرارات بشكل مشترك في علاقاتهم؛
- عندما يتعلق الموضوع بإنفاق الأموال على اقتناء عقار أو الانتقال من منزل إلى آخر أي القرارات المصيرية كما سميت في نموذج المحادثة وترتفع نسبة هيمنة الذكور على صنع القرارات بشكل ملحوظ؛

- في حين ترتفع سلطة أخذ القرار لدى النساء في مجال تربية الأبناء كما يبينه الرسم البياني أعلاه.

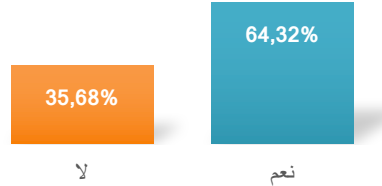
إن هذه الاختلافات في توزيع اتخاذ القرارات داخل الأسرة أمراً واضحاً وخاصة في ما يتعلق بإنفاق الأموال، ولكن هناك مشكلة أخرى وهي قدرة المرأة على التحكم في خياراتها ولا تتعلق هذه القرارات بإدارة الأسرة فقط ولكنها تتعلق بممارسة السيطرة وفرض القيود على حرية المرأة وهو ما كشفت عنه عديد شهادات المستجوبات من خلال الأسئلة المفتوحة مما دفعنا للبحث في المعطيات والمؤشرات المتعلقة بتحكمها في الموارد وقررنا من ثمة تحليل البيانات المجمعة المتعلقة بحرية استعمالها لوسائل التواصل الاجتماعي واستعمال صورها الشخصية في محاولة مزيد فهم ديناميكية أخذ القرارات والتحكم في الموارد بين الجنسين بالجهة وانعكاسها على ممارسة النساء لحقوقهن السياسية والمدنية.

## هل لديك وسائل تواصل اجتماعي؟

جدول رقم 13

الرسم البياني 17

| هل لديك وسائل تواصل اجتماعي؟ | العدد |
|------------------------------|-------|
| لا                           | 71    |
| نعم                          | 128   |
| المجموع                      | 199   |

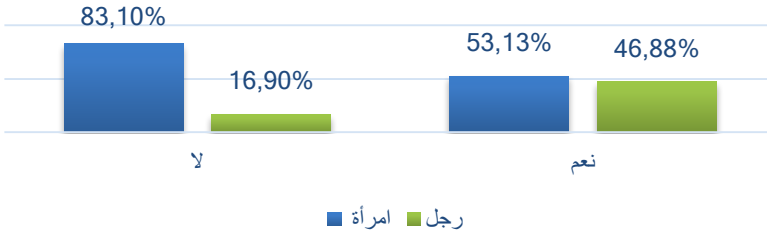


**توزيع الإجابة على السؤال هل لديك وسائل تواصل اجتماعي بحسب الجنس**  
 ما تلاحظه منذ البداية، هو الارتفاع النسبي لمن صرحن وصرحوا بأنهن وأنهم لا يمتلكون وسائل تواصل اجتماعي حيث بلغت نسبتهم % 35,68 وتوزع بحسب الجنس كما يلي: %16,90 من الذكور مقابل نسبة مرتفعة جداً من الإناث %83,10 كما يبينه الرسم البياني 18 أسفله. أما في ما يتعلق بتوزيع نسبة الإجابات عن السؤال هل يسمحون في جهتم للفتيات باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي بأسمائهن ونشر صورهن ومواقفهن؟ فنلاحظ أن: % 42,71 قد أجابوا بلا وأغلبيتهن من النساء %69,41.

← يمكن تفسير هذا الارتفاع في نسبة النساء اللواتي صرحن بأنهن لا تمتلكن وسائل تواصل اجتماعي بسلطة العادات والتقاليد التي ترفض نشر صور النساء في فضاء افتراضي وهي الإجابة التي ردها جل المشاركون في البحث حيث أجابوا بأن في جهتهم لا يسمح باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي أو نشر الصور الخاصة بالنساء عليها بحكم العادات والتقاليد التي لا

تسمح بذلك رغم تطور المجتمع وذلك استنادا إلى جمل وردت في عديد الاستمارات في إطار الإجابات المفتوحة عن هذا السؤال.

الرسم البياني 18



هل يسمحون في جهتم للفتيات باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي بأسمائهن ونشر صورهن ومواقفهن؟

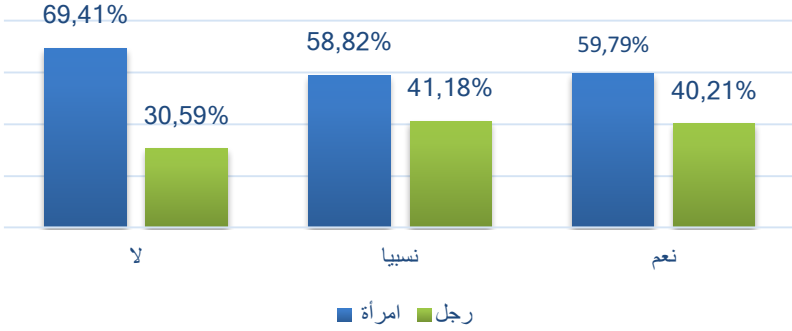
الرسم البياني 19



جدول رقم 14

| العدد | هل يسمحون في جهتم للفتيات باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي بأسمائهن ونشر صورهن ومواقفهن؟ |
|-------|--|
| 85    | لا   |
| 17    | نسبيا  |
| 97    | نعم  |
| 199   | المجموع  |

توزيع الإجابة على هذا السؤال بحسب الجنس



← إن تحليل المعطيات المتعلقة بمدى تمكن النساء من وسائل التواصل الاجتماعي ومدى قبول المجتمع بنشر صورها في هذا الفضاء الذي يمكن اعتباره فضاءً عاماً يكشف تجذر المجتمع الذكوري الذي يتحكم ويتسلط علي أجساد النساء (صورهن في الفضاء الافتراضي) وكذلك قراراتهن ويجعلنا نتيين بعض ملامح التناقضات التي أشرنا لها منذ بداية التحليل من خلال الاستنتاجات المتعلقة بالإجابات السابق ذكرها حيث طرحت إشكالية:

### إذا كانت أغلبية الإجابات تدعم فكرة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، فلماذا تتسم مشاركتهن فعلياً بكل هذا الضعف؟

من خلال المعطى الذي تناولناه بالدرس في ما ورد أعلاه: يمكن اعتبار نفاذ النساء للمعلومة أمراً صعب التحقيق نسبياً وهو ما يجعلها لا تمتلك سلطة التحكم في الموارد المتعلقة بالمعلومات فإن كان المجتمع لا يسمح بنشر صورها في الفضاء الافتراضي فما بالك بالنشاط في الأحزاب والجمعيات وتقلد مراكز سيادية ناهيك أننا توصلنا إلى أن نسبة النساء الرافضات لذلك أكثر من الرجال مما يحيلنا إلى أن النساء أنفسهن تستبطن مقومات المجتمع الذكوري وتعيد إنتاجه من خلال الأطفال حيث بين الرسم البياني 16 المتعلق بتقاسم الأدوار داخل الأسرة واتخاذ القرار كما سبق وحللنا أن كل القرارات المتعلقة بالأبناء تخص الأم تقريباً، وهو ما تؤكد أيضاً الدراسة الإقليمية<sup>9</sup> "النساء في الحياة السياسية والمدنية، المعوقات وسبل التجاوز".

وبالتالي ومن خلال ما ورد من معطيات، يمكن أن نستنتج أن اتخاذ القرارات مرتبط بتقسيم الأدوار بين الجنسين وكذلك الفضاء حيث بينت جل الإجابات أن كل القرارات الأسرية والمتعلقة بالفضاء الخاص هي من مهام المرأة في حين

9. النساء في الحياة السياسية والمدنية، المعوقات وسبل التجاوز، صادر عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر، النسخة الصادرة سنة

أن القرارات المصرية والمتعلقة بالفضاء العام هي من مهام الرجل وبما أن اتخاذ القرارات السياسية والمدنية يعتبر من القرارات المصرية ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالفضاء العام يمكننا أن نفسر أن ضعف المشاركة السياسية والمدنية للنساء نابع أساسا من نمط تقسيم الأدوار وأنواع اتخاذ القرارات وكيفية التحكم في الموارد بين النساء والرجال داخل الفضاء الأسري. لمزيد الوقوف على أهم المعوقات التي تحد من قدرة النساء على المشاركة في الحياة السياسية والمدنية في هذا المجال من البحث قمنا بدراسة حالة (Etude de cas):

## ا. المترشحات للانتخابات التشريعية 2022 بولايتي القيروان وسيدي بوزيد الصعوبات والمراقيل

### 1. قراءة في الحضور النسائي في الانتخابات التشريعية بالقيروان وسيدي بوزيد ونتائجها

قبل التطرق إلى مجال الدرس المذكور أعلاه، لابد من التذكير بأن شبكة القيادات النسائية بجهتي القيروان وسيدي بوزيد قد انخرطت في دعم المترشحات حسب الإمكانيات وفي إطار برنامج دعم القدرات وخطة عمل للمرافقة تتلخص أهم أنشطتها في ما يلي<sup>10</sup>:

- مرافقة المترشحات اللواتي تحصلت الشبكة على طرق للاتصال بهن عند تقديم ترشحاتهن لدى الهيئات الفرعية؛
- حملة تحسيسية قبل الحملة الانتخابية (مائدتين مستديرتين بالقيروان وسيدي بوزيد)؛
- دورة تكوينية لفائدة المترشحات اللواتي قبلن التعامل مع الشبكة؛
- حملة توعوية رقمية على الصفحة الرسمية؛
- حملة على وسائل التواصل الاجتماعي ”صوتوا للنساء“؛
- تكريم المترشحات اللاتي قبلن الحضور في يوم 08 مارس 2023 تشجيعا للدور القيادي الذي قمن به.

### تشخيص وتقييم ترشح النساء في جهتي القيروان وسيدي بوزيد

الخصائص السوسيو ديمغرافية للمترشحات بالولايتين:  
المترشحات بالولايتين ذوات مستوى جامعي: منهن مريبات وهن الأغلبية ومنهن عاطلات عن العمل ومنهن موظفات وإطارات في مؤسسات الدولة

10.أنظر صفحة الفيسبوك ”شبكة القيادات النسائية: WomenLeadershipNetworkWLN“ <https://www.facebook.com/WomenLeadershipNetworkWLN>

ومنهن سيدات أعمال ويمكن أن نفسر ذلك بما ورد على لسان العديد من المستجوبات والمستجوبين الذين يضعون شرط الدراسة والثقافة كمقوم أساسي لتقلد النساء للمناصب السياسية والمدنية.

### ولاية سيدي بوزيد<sup>11</sup>

بلغ عدد المترشحات بسيدي بوزيد 11 مترشحة من إجمالي 71 مترشح أي تمثيلية بلغت نسبة 15,49%، وهي الولاية الأولى وطنياً من حيث عدد المترشحات النسائية ومن حيث تواجد النساء في كل الدوائر الانتخابية بالولاية (06 دوائر)، وستنطرق في ما يلي إلى توزيعهن حسب الدوائر ونسب تمثيلتهن في كل دائرة كما سنأتي على نسب التصويت التي تحصلن عليها بحسب نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية 2022:

- **دائرة سيدي بوزيد الغربية، الهيشيرية:** تنافس 18 مترشحا ومترشحة على المقعد المخصص للدائرة أثناء الدور الأول من الانتخابات التشريعية، يتوزعون بحسب الجنس كما يلي: 4 نساء و14 رجلاً وتمثل النساء 22,22% من إجمالي مترشحي الدائرة. بالنسبة لنتائج الدورة الأولى من الانتخابات، لم تنافس أي منهن على المراتب الأولى والثانية وتحصلن على المراتب التالية: المرتبة 5 بنسبة 7,05% من جملة عدد الأصوات المصرح بها، المرتبة 8 بنسبة 5,99%، المرتبة 12 بنسبة 3,86% والمرتبة الأخيرة بنسبة 2,92% وبالتالي لم ترشح أي من الأربع مترشحات إلى الدورة الثانية للانتخابات.

- **دائرة منزل بوزيان، المكناسي، المزونة:** تنافس 11 مترشحا على المقعد المخصص للدائرة بمجلس النواب، 2 منهن فقط من النساء بنسبة 18,18% وتحصلتا على المرتبتين 6 بنسبة 4,63% من الأصوات والمرتبة الأخيرة 2,58% من الأصوات مما لم يسمح بمرور أي منهما للدورة الثانية إضافة إلى أن نسبي التصويت لهما مجمعة (2,58% + 4,63% = 7,21%) لم تساوي ثلث نسبة الأصوات التي تحصل عليها صاحبة المرتبة الأولى : 24,77% من جملة الأصوات المصرح بها في هذه الدائرة.

- **دائرة الرقاب، سعيدة، أولاد حفوز:** تنافس 11 مترشحا على المقعد المخصص للدائرة بمجلس النواب، 02 منهن فقط من النساء بتمثيلية بلغت 18,18% وكانت المرتبة 6 بنسبة 7,44% من إجمالي الأصوات والمرتبة الأخيرة بنسبة 2,27% من نصيب النساء مقابل 17,51% من نسب الأصوات لصاحبة المرتبة الأولى يعني أن نسبة التصويت مجمعة لكليهما تساوي (9,71%) لا تساوي سوى 55,44% أي ما يزيد قليلاً عن نصف عدد الأصوات التي تحصل عليها هذا الأخير.

- **دائرة بئر الحفي، سيدي علي بن عون:** تنافس 11 مترشحا على المقعد المخصص للدائرة بمجلس النواب من بينهم امرأة وحيدة بتمثيلية هزيلة جدا بلغت 9,09% وتحصلت على المرتبة قبل الأخيرة: 10 بنسبة 5,37% من

11 انظر لنتائج الولاية الأولى للانتخابات أعضاء مجلس نواب الشعب 2022 للدوائر الانتخابية لولاية سيدي بوزيد صفحة فايسوك

الهيئة العليا للانتخابات:

[https://www.facebook.com/photo?fbid=542639191235713&set=pcb.542639217902377&locale=fr\\_F](https://www.facebook.com/photo?fbid=542639191235713&set=pcb.542639217902377&locale=fr_F)

إجمالي الأصوات مقابل 12,82% لصاحب المرتبة الأولى أي أن نسبة الأصوات المسندة لها لا تساوي سوى 41,88% من نسبة الأصوات التي تحصل عليها هذا الأخير أي أن الأصوات المتحصل عليها لم تساوي نصف الأصوات التي حصدها المرشح الأول في الترتيب.

▪ **جملة، سبالة أولاد عسكر:** تنافس 13 مرشحا على المقعد المخصص للدائرة من بينهم امرأة وحيدة بنسبة تمثيلية 7,61% وتحصلت على المرتبة قبل الأخيرة أيضا: 12 بنسبة أصوات بلغت 3,94% مقابل 13,51% بالنسبة للمتحصل على المرتبة الأولى (نسبة الأصوات التي تحصلت عليها لا تظاهي سوى 29,16% مقارنة بعدد الأصوات التي تحصل عليها الفائز الأول).

▪ **سيدي بوزيد الشرقية، سوق الجديد:** تنافس 07 مترشحون من بينهم امرأة وحيدة وبتمثيلية بلغت 14,28% وقد تحصلت على المرتبة 5 بنسبة أصوات بلغت 8,84% مقابل 37,92% بالنسبة لصاحب المرتبة الأولى أي أن نسبة الأصوات التي تحصلت عليها لم تساوي سوى 23,31% من إجمالي الأصوات التي تحصل عليها الحائز على المرتبة الأولى.

إن أهم ما يمكن ملاحظته في ما يتعلق بتمثيلية النساء ونسب التصويت التي تحصلن عليها في ولاية سيدي بوزيد وبالرغم من أنها الولاية الوحيدة وطنيا التي تواجدت فيها مرشحات نساء في دوائرها الانتخابية الستة<sup>12</sup>:

+ لم تنافس أي من المترشحات على المراتب الأولى وفي أحسن الحالات تحصلن على المرتبة 5 (سيدي بوزيد الغربية، الهيشرية / سيدي بوزيد الشرقية، سوق الجديد) بنسب لم تتجاوز 9% في أقصى الحالات؛  
+ كانت المرتبة الأخيرة من نصيب النساء في 03 دوائر من ستة (سيدي بوزيد الغربية، الهيشرية / منزل بوزيان، المكناسي، المزونة / الرقاب، سعيدة، أولاد حفوز)؛  
+ كانت المرتبة قبل الأخيرة من نصيبهن في 02 دوائر (بئر الحفي، سيدي علي بن عون / جملة سبالة أولاد عسكر) على الرغم من انعدام أي منافسة نسائية.

ناهيك عن المقارنة بين نسب الأصوات المتحصل عليها من قبل المترشحات بالنسبة لكل دائرة مقارنة بالنسب التي تحصل عليها أصحاب المراتب الأولى (الرجال) كما أوردناه في ما سبق: في أحسن الحالات مثل فارق الأصوات بين المتحصلة على المرتبة الخامسة (7,05%) والمتحصل على المرتبة الأولى (9,34%) 2,29% بدائرة سيدي بوزيد الغربية، الهيشرية. في حين كانت الهوية والفرق بين عدد الأصوات التي تحصلت عليها النساء مقارنة بالرجال يظل شاسعة مما يمكن اعتباره بمثابة ”الفجوة أو الهوية الجندرية“.

**ولاية القيروان:**<sup>13</sup>  
بلغ عدد المترشحات 05 نساء من إجمالي 64 مترشح أي بنسبة 7,81% وخلافا لولاية سيدي بوزيد، لم تتواجد مترشحات سوى في 03 دوائر من 07:

12 المصدر السابق

13 النتائج الأولية للدورة الأولى لانتخابات أعضاء مجلس نواب الشعب 2022 للدوائر الانتخابية لولاية القيروان



- **دائرة القيروان الشمالية:** العدد الجملي للمترشحين 09 (02 نساء). لم تتجاوز تمثيلية النساء %22,22. تحصلن على المرتبة 4 بنسبة %12,87 والمرتبة الأخيرة بـ %5,78 مقارنة بـ %20,66 من نسب الأصوات لصاحب المرتبة الأولى أي أن نسب الأصوات التي أسندت للنساء مجتمعة (%5,78 + %12,87 = %18,65) لم تساوي نسبة الأصوات التي تحصل عليها صاحب المرتبة الأولى.
- **دائرة القيروان الجنوبية:** العدد الجملي للمترشحين 08. (02 نساء بنسبة تمثيلية 25 %) تحصلتا على المرتبتين 4 بـ %11,36 و 5 بـ %7,49 مقابل % 22,84 للمتحصل على المرتبة الأولى بحيث تفوق النسبة المتحصل عليها من قبله مجموع نسب الأصوات المتحصل عليهما لكلتيهما %18,85 .
- **دائرة نصر الله، منزل مهييري، الشاردة:** العدد الجملي للمترشحين 08، من بينهم-ن امرأة واحدة بنسبة تمثيلية 12,5 % ولكنها مثلت الاستثناء بمنافستها على المراتب الأولى حيث تحصلت على المرتبة الثانية بـ 1018 صوت من جملة عدد الأصوات المصرح بها 6636 صوت وبمرورها للدور الثاني ورغم تضاعف عدد الأصوات الذي أحرزته من 1018 إلى 2042 إلا أن منافسها قد فاز عليها بالأغلبية المطلقة للأصوات بنسبة %68,57 مقابل %31,43 حيث لم تساوي نسبة الأصوات التي تحصلت عليها النصف مقارنة بمنافسها، (تحصلت على نسبة %45,83 من نسبة الأصوات التي تحصل عليها الفائز بمقعد مجلس النواب المخصص لدائرة نصر الله، منزل مهييري، الشاردة).<sup>14</sup>

← وفي ختام هذا التشخيص والمعطيات الإحصائية التي قمنا بتحليلها يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

1. **أولاً:** كان وضع المترشحات في الولاياتين صعباً ولم يكن لديهن قدرات تنافسية من ناحية الرصيد الانتخابي ورغم كل التحديات والصعوبات التي واجهناها، لم تتحصل أي واحدة منهن على مقعد بالمجلس النيابي وهذه النتائج تعكس تمثلات مواطنات ومواطني مستبطنة لدونية المرأة وعدم قدرتها على ”اتخاذ القرارات المصيرية“ والخوض في الشأن العام كما بيناه في العنصر الأول من تقريرنا؛
2. **ثانياً:** إذا ما بحثنا في توزيع عدد الأصوات المصرح بها على المستوى الوطني بالنسبة للدور الأول من الانتخابات التشريعية<sup>15</sup> بحسب الجنس، نجد أن نسبة % 32,36 من اجمالي هذه الأصوات من الإناث مقابل %67,84 من الذكور أي ان نسبة النساء اللواتي قمن بممارسة حقهن في الانتخاب ضعيفة مقارنة بالرجال. وإذا ما أردنا المقارنة مع نتائج ولاية سيدي بوزيد، نجد أن 46.813 ناخبا أدلوا بأصواتهم من

14 ندوة صحفية للإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات أعضاء مجلس نواب الشعب لسنة 2022

انظر صفحة الفاييسبوك <https://www.facebook.com/isietn/videos/156885640153902>

15 ندوة صحفية: غلق مراكز ومكاتب الاقتراع للانتخابات التشريعية 2022

<https://www.facebook.com/isietn/videos/553768196263098>

بينهم 14336 امرأة أي بنسبة %30,62<sup>16</sup> من جملة عدد الأصوات المصرح بها وهذه النسبة ضعيفة ومتقاربة مع النسبة المعلنة على المستوى الوطني. وفي محاولة منا لمعرفة مدى صحة فرضية هل يمكن أن تكون أصوات النساء قد أسندت للنساء؟ قمنا باحتساب إجمالي عدد الأصوات التي تحصلت عليها 11 مترشحة في 05 دوائر في سيدي بوزيد والذي بلغ 5435 صوتا أي ما يقارب ثلث إجمالي الأصوات النسائية بهذه الولاية بما يعني أن الأغلبية المطلقة للنساء أدلين بأصواتهن للرجال.

**3. ثالثا:** إن ضعف نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال من ناحية وتصويت الأغلبية المطلقة منهن للرجال من ناحية أخرى، هما مؤشرات يعكسان مدى استبطان المرأة لمقومات المجتمع الذكوري ولدونيتها وعدم ثقتها في نفسها وهو ما يمكن أن ينطبق على ولاية القيروان أيضا بما أن النساء لم يترشحن سوى في 03 دوائر من 07.

**ماهي أهم الأسباب والمعوقات التي أدت إلى هذا التمثيل النسائي الهزيل وفشلهن في الحصول على مقعد بمجلس النواب ليكون تمثيل الولايتين على مستوى السلطة التشريعية ذكوري بامتياز؟**

## 2. الصعوبات والعراقيل

**المعيق التشريعي المتعلق بالقانون الانتخابي<sup>17</sup>**  
لقد ألقى القانون الانتخابي الجديد مبدأ التناصف بين النساء والرجال في المجالس المنتخبة، وهو ما أدى بدوره إلى تشكيل برلمان جميع أعضائه تقريبا من الرجال.

16. تصريح عضو الهيئة الفرعية بسيدي بوزيد حاتم دالي لشمس ”أمم“

<https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1->

<https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/393075/%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D9%84%D8%BA%D8%AA-13-45-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%A9>

17. تصريح رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بوجمعة مشي ل”وات“: <https://www.tap.info.tn/ar/%D9%88%D9%8A%D8%A8-%D8%B3%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-2022/15959167-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9>

17 مرسوم عدد 55 لسنة 2022 مؤرخ في 15 سبتمبر 2022 يتعلق بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامه

أزال القانون الجديد أحكام التناصف الجندي من قانون انتخابي سابق سعى إلى ضمان التمثيل المتساوي بين الرجال والنساء في المجالس المنتخبة في تونس، رغم التأييد الصريح لهذا المبدأ في الدستور التونسي الجديد. كان ضمان التناصف الجندي في المجالس المنتخبة أحد الإنجازات الرئيسية لحقوق المرأة عقب ثورة 2011 في تونس. بعد ترسيخ هذا المبدأ لأول مرة في دستور 2014، فرض قانون الانتخابات لعام 2014 في تونس<sup>18</sup> أن تتضمن قوائم المرشحين أعدادا متساوية من الرجال والنساء. أدى ذلك إلى انتخاب 68 امرأة في برلمان 2014، مثلن 31 % من ”مجلس نواب الشعب“ حيث كان لتونس أعلى تمثيل نسائي في البرلمان مقارنة بالدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في 2017، أزم تعديل في قانون الانتخابات<sup>19</sup> الأحزاب والائتلافات السياسية بضمان أن تكون نصف قوائم مرشحيها من النساء في الانتخابات المحلية. أدى ذلك إلى تشكيل % 47 من المجالس البلدية من النساء بعد انتخابات 2018. رغم كل ذلك، يحل القانون الانتخابي الجديد محل نظام التمثيل النسبي السابق بنظام دائرة انتخابية من عضو واحد دون توفير أحكام تهدف إلى التمثيل الجندي المتساوي كامالا يمكن للمرشحين تمويل حملاتهم من المال العام وعليهم الاعتماد على أموالهم الشخصية أو التمويل الخاص. أدت هذه الشروط إلى تقويض النساء بشكل خاص، إذ لم يكن لديهن نفس الشبكات المحلية القوية لرعاية ترشيحهن ونفس القدرات المالية التي يتمتع بها نظرائهن الرجال وهو ما ساهم في إقصائهن سياسيا. وهو ما أكدته المترشحات:

- المترشحة عن دائرة المكناسي- منزل بوزيان- المزونة بسيدي بوزيد، سرور محفوظي: لم تكن تجربة سهلة، ترشحت وزاحمت الرجال في ميدان يسود فيه اعتقاد أنه حكر عليهم! وقالت سرور ”شريكة ولكن... منذ إلغاء مبدأ التناصف بين الجنسين في القانون الانتخابي، كان واضحا أننا سنمضي نحو برلمان ذكوري بامتياز، بتمثيل هزيل جدا للنساء“ وأشارت إلى أنه ”سيكون لذلك بالتأكيد تأثير على مستوى تقوية مكاسب النساء، لأن التجربة أثبتت أن المرأة أفضل من يدافع عن حقوقها، وفي غيابها أو تمثيلها المحدود داخل الهيكل التشريعي، سيجعل المطالب المتعلقة بحقوقها أقل حضورا وطرحا“.
- أروي حمدوني، المترشحة عن دائرة سيدي بوزيد الغربية والهيشية: ”إيماننا منى بحق المرأة لتولي القيادة قدمت ترشحي رغم ما شهدناه في الفترة الأخيرة من تراجع خاصة في الميدان التشريعي الذي ألغى مبدأ التناصف“.

18 قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء

19 قانون أساسي عدد 7 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في

26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء

- المترشحة عن دائرة سيدي بوزيد الشرقية وسوق الجديد الانتخابية، سامية الحجلاوي: ”القانون الانتخابي جيد لأنه مكنى من الترشح بصفة فردية لكنه حرمني من مبدأ التناصف“.

### **العقيلة الذكورية العادات والتقاليد وغياب الاعتراف الاجتماعي**

شكت عديد المترشحات من هذا العائق وفي ما يلي شهادات بعضهن:

- سرور محفوظي: ”بحكم معرفتي الواسعة بأبناء مدينتي، ودعم عائلتي الصغيرة والموسعة، لم يكن صعباً أن أحصل على التزكيات“... ”ذلك لم يمنع محاولات إيجابتي، وتريد جملة أن الوضع الراهن صعب، ولا جدوى من ترشحي خصوصاً أنني امرأة. وبالتالي، لن أكون قادرة على تقديم أي إضافة في نظرهم، أو تغيير الوضع“.
- وأشارت أيضا إلى أن ”هذا الأمر كان يحبطني أحيانا، لكن دعم الأهل جعلني أؤمن بحظوظي، وأتجاهل هذه الأصوات التي ترغب أساساً في دفعي إلى التراجع. وهذا لا يحدث بالقدر نفسه مع الرجال المترشحين“.
- أكدت المترشحة ياسمينة العامري عن دائرة الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز من ولاية سيدي بوزيد ”أنها لم تتلقى الدعم الكافي من عائلتها الموسعة وذويها لأنهم اعتبروا أنها امرأة ولا يمكنها الترشح لمثل هذه المناصب“.
- أكدت المترشحة عن دائرة القيروان الشمالية، ريم الزرقى، أن ترشحها ليس الأول لكنها في كل مرة تخسر نتيجة عدم الاعتراف الاجتماعي وبالرغم من أنها سيدة أعمال ناجحة وتنافس الرجال في مجال تخصصها.

كل هذه الشهادات تجعلنا نخلص بالأساس إلى هيمنة السلطة الذكورية: حيث لاحظنا لدى بعض المترشحات أثناء متابعتن أن الأب أو الزوج هم من يحددون ويقررون برنامج العمل خلال الحملة الانتخابية ولا تتخذ قرارا بالحضور في أي نشاط خاصة إن تعلق الأمر بالمبيت خارج المنزل إلا بموافقتهم فسلطة اتخاذ القرار موكولة بيد الرجل.

### **غياب التنشئة السياسية ونقص حس المواطنة أو إنعدامه:**

أكدت المترشحة أرومي حمدوني: أن الصعوبات التي تواجه النساء في الانتخابات هي صعوبات تعلقت بالأساس بغياب ثقافة حقوق المرأة السياسية وهو من العوامل الرئيسية لضعف حضورها ومشاركتها في مثل هذه المحطات.

### **العنف السياسي من قبل الرجال المنافسين:**

أكدت كل المترشحات اللواتي تواصلنا معهن تقريبا أن أغلب المترشحين من الذكور يمارسن العنف السياسي عليهن من خلال التشهير بهن كنساء وذلك

بالتلميح لأنهن يجب أن يقمن بدورهن الطبيعي في البيت بدل خوض مضمار السياسة.

**ضعف الوعي بأهمية المشاركة السياسية والمدنية وغياب الثقة بالنفس**  
اعتبرت بعض المترشحات وجود عديد العوامل المعيقة لوصول النساء إلى مراكز القرار ومن بينها كل ما يتعلّق بالثقة بالنفس والوعي بأهمية المشاركة في الحياة السياسية والمدنية مثل ما أكدته المترشحة أروى حمدوني: ”المعوقات الذاتية المتمثلة في عدم الوعي والمعرفة بقيمة العمل المدني التطوعي حتى على مستوى الشخصية“، والتي ترى أيضا أن الأسباب الذاتية هي العائق الأكبر من جهة وغياب أهمية المشاركة والعمل المدني والسياسي ثم تأتي مشكلات الثقافة المحلية المحافظة وقلّة التشغيل وقلّة الأنشطة الثقافية الخاصة بالمرأة وهو نفس موقف المترشحة عن دائرة قبيوان الشمالية، هيفاء الرايس.

### **الوظائف العائلية والأسرية وعبئها**

لقد تحدّثت المترشحة أمال القمودي عن دائرة سيدي بوزيد الغربية والهيشرية عن كفافها كأم وكمرّبية وكناشطة نقابية وسياسية وضرورة أن توفّق بين كل الأدوار ويتميز وهو موقف تشاطرها فيه الرأي المترشحة أروى حمدوني.

## الحوطة

حاول هذا التقرير دمج البحث والتجربة معا لطرح تساؤلات حول قضية تعتبر في مجملها قضية أزمة تنموية، وفي تفصيلها قضية تميز على أساس الجنس وإقصاء وتهميش لفئة من النساء والفتيات في جهة الوسط الغربي التونسي وهي الجهة الأكثر فقرا في البلاد التونسية حيث وضعية النساء ومكانتهن ظل موضوع تتنازعه المساعي لتأكيد حقوق المرأة وواجباتها كمواطنة، من جهة، والمعوقات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، من جهة أخرى.

ولقد ارتكز تقريرنا هذا على مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول تعلق بالبحث في تمثّلات أي تصورات العينة المستجوبة ومن خلالها مواطني ومواطنات الجهة لأدوار المرأة في اتخاذ القرار والتحكم بالموارد بصفة عامة والذي تبيّننا من خلاله أنه ثمة إجماع لأغلبية المستجوبات والمستجوبين حول أهمية دور المرأة في اتخاذ القرارات في الحياة العامة وعلى مستوى السلطة المحلية والسياسية يقابله تناقض كبير في الإجابات المتعلقة بتوزيع سلطة اتخاذ القرار داخل الخلية الأولى للتنشئة الاجتماعية ”الأسرة“ حيث يتحدد اتخاذ القرارات بالنسبة للمرأة في مجال شؤون الأسرة والأطفال وفي الفضاء الخاص مقابل تضخم للسلطة الذكورية في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالتحكم والنفاذ إلى الموارد والمرتبطة بالفضاء العام وبذلك تؤدي مجموعة التمثّلات الاجتماعية المستبطنة حول المرأة والرجل والتوزيع الغير المتكافئ للسلطة داخل العائلة وتقسيم الأدوار بين الفضاء العام (الرجل) والفضاء الخاص(المرأة) إلى عزل النساء عن السياسة وهو ما ذكرته عديد من النساء المستجوبات وحتى النساء اللاتي عبرن عن دعم مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية، كانت لهن تحفظات على المنصب الذي قد تشغله المرأة عندما تشغل بالسياسة، إذ يرى بعض منهن أنها عاطفية بطبيعتها وهو ما لا يؤهلها لأن تكون في منصب السياسي ولكن تجدر الإشارة انه في المقابل ثمة نساء يتحدثن بشكل إيجابي عن المرأة عن قدراتها وجاهزيتها لمنافسة الرجال في هذا المجال مما ينم عن عوامل ايجابية قد تؤدي إلى تطور ايجابي في وضعية مشاركة النساء في الحياة المدنية والسياسية مستقبلا.

أما المبحث الثاني فقد تعلق بالبحث في معيقات المشاركة في الحياة السياسية للنساء وأسباب فشل المترشحات للمجلس النيابي 2022 ولمزيد التعمق في هذا المبحث، أردنا تحديد مفهوم المشاركة: إن المشاركة في الحياة العامة حق وواجب وهي كمارسة معلنة تعتمد القيادة كاستراتيجية ووسيلة لا كهدف وتعتمد المشاركة على مؤهلات ومحفزات من شأنها أن

ترقى بالمشاركة الرمزية مثلا إلى مستوى المشاركة الفعلية<sup>20</sup> ويمثل الحصول على المعلومة أحد أهم مستوياتها ولذلك قمنا من خلال التقصي الميداني بالبحث في قدرة النساء على الحصول عن المعلومة حيث تبين أن 35,68% من إجمالي العينة المستجوبة أفادوا بأنهم لا يمتلكون وسائل تواصل اجتماعي وتتوزع هذه النسبة بحسب الجنس كما يلي: 83.10% من الإناث مقابل 16,90% من الرجال، ويعكس هذا الفارق الشاسع بين النسبتين مدى ضعف قدرة النساء على التحكم في الموارد(المعلومة) مقارنة بالرجال، إضافة إلى عدم قدرتهن على التحكم في أجسادهن والولوج للفضاء العام وهذا ما أكده تحليل المعطيات المتعلقة بنتائج السؤال حول ما إذا كان يسمح لهن بوضع صورهن على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث بلغت نسبة الرفضات والرافضون 48,47% وتتوزع كما يلي: 69,41% من الإناث مقابل 30,59% من الذكور أي أن الأغلبية أيضا من النساء. ويبرر هذا الرفض بالعرف والعادات والتقاليد مما يعبر عن ثقافة محافظة تسود فيها الأعراف الاجتماعية وتفرض واجب الحماية على النساء، ثقافة ذكورية تشكك في قدرات النساء في المشاركة السياسة والمدنية، وقد وردت بعض الإجابات الرجالية أثناء البحث الميداني مؤكدة ذلك ”المرأة ملكة في بيتها وهذا فضاءها ولا حاجة لها بالتدخل في الشأن العام حفاظا وصونا لكرامتها“ بالإضافة إلى ما تبين من خلال تحليلنا لعنصر المعوقات من مظهرات لسيطرة السلطة الذكورية على المترشحات للانتخابات المجلس النيابي 2022 واللاتي لم تكن في بعض الحالات قادرات على تحديد خيار حملتها الانتخابية إلا بالرجوع إلى رأي الذكر (أب، أخ، زوج...).

وبناء على كل ما سبق تناوله بالدرس والتحليل فإننا نخلص إلى ما يلي:

✓ تمثلت المواطنات والمواطنین بالجهة لمشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية وقدرتهن على أخذ القرار والتحكم في الموارد محكمة بالأساس بكيفية تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة داخل الفضاء الأسري حيث تعنى المرأة بشؤون الأسرة والأطفال في حين توكل القرارات المصيرية للرجل وهو ما يدل على أن الرجل قوام على حماية المرأة وأطفالها ودور المرأة في اتخاذ القرار لا يمكن أن يتجاوز الفضاء الخاص. وبما أنها وبحسب هذا التقسيم هي المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية فهي تعيد إنتاج استبطان دونية المرأة من خلال تربية أبنائها، وبالتالي يمكننا القول بأن هذه التمثلات هي بالأساس انعكاس لاستبطان دونية المرأة والذي يتمظهر من خلال عدم السماح لها باتخاذ القرار (قرارها منحصر في الشأن الأسري) والوصول إلى الموارد والتحكم بها (امتلاك وسائل تواصل اجتماعي

20النساء في الحياة السياسية والمدنية، المعوقات و سبل التجاوز، ص56، صادر عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – كوثر. النسخة الصادرة سنة

كمورد للمعلومة والتحكم بالتصرف فيه ونشر صور) والتحكم بجسدها وهو عنصر سنأتي عليه في التقريرين المتعلقين بالحقوق الصحية والإيجابية للنساء بالجهة ورصد ظاهرة العنف المسلط على النساء.

✓ أما في ما يتعلق بالمعيقات فيمكن تلخيصها في ما يلي: المعوقات التشريعية والتي نخص بالذكر منها القانون الانتخابي لمجلس النواب 2022، العقلية الذكورية، العادات والتقاليد وغياب الاعتراف الاجتماعي، غياب التنشئة السياسية ونقص حس المواطنة أو إنعدامه، العنف السياسي، ضعف الوعي بأهمية المشاركة السياسية والمدنية وغياب الثقة بالنفس، الوظائف العائلية والأسرية وعبئها ولا ننسى طبعا ثلوث المعوقات الأولية وهي الفقر والتهميش والانقطاع عن الدراسة والتي سنأتي على تحليلها بأكثر عمق من خلال التقرير المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في ولايتي القيروان وسيدي بوزيد.





**إيلاء أهمية للمشكلات القائمة على النوع الاجتماعي على غرار تأنيث البطالة والفقر وضبط البرامج الكفيلة بالحد من بطالة النساء وأشكال العمل الهشة وغير المستقرة وكذلك تعزيز موارد النساء وتحقيق الأمن الاقتصادي والاستقلالية المالية والاقتصادية كخطوة لتعزيز حقوقهن.**  
**تكريس المقبولية المجتمعية** لمشاركة النساء في الأنشطة ذات العلاقة بالشأن العام المهني والنقابي والسياسي والمدني وتحفيز النساء على المشاركة.

**تعزيز الوعي** في صفوف النساء والرجال بضرورة تقاسم أعباء العمل المنزلي وتنشئة الأطفال بين الزوجين وأفراد الأسرة لتخفيف الأعباء على المرأة:

- + مراجعة توزيع الأدوار في المجتمع بهدف تحقيق المساواة بجميع أبعادها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي؛
- + النفاذ المتكافئ للتعليم والصحة والتكوين والحد من الانقطاع المبكر للبنات؛
- + النفاذ المتكافئ بين المرأة والرجل لمواطن الشغل اللائق وملكية الأرض وتمويل المشاريع؛
- + المشاركة الفاعلة في الشأن العام وفي صنع القرار والتأثير فيه؛
- + إتاحة الفرصة للنساء والرجال على اكتشاف قدرات كامنة فيهم وتمكينهم من مهارات تفيدهم في القيام بأدوار جديدة في محيطهم الاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي.

**مقاربة تنموية تقوم على مبدأ التمكين:** تعتبر مقاربة التمكين أحدث المناهج المعتمدة لإدماج المرأة في التنمية، تسعى هذه المقاربة للقضاء على كل مظاهر التمييز ضد النساء والفتيات وتوفير الأدوات الضرورية التي تضمن مشاركتهن واعتمادهن على الذات ويعزز مكانتهن في المجتمع ويزيل المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.  
**تعزيز قدرات النساء القيادية والإدارية وتهيئتهن للمشاركة في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ:** هيكله النساء ضمن نقابات ودعم انخراطهن في الجمعيات المحلية والجهوية وفي الأنشطة الوطنية لمكونات المجتمع المدني، وكذلك الانخراط في شبكات والترشح للمهام الإدارية والسياسية المحلية والجهوية والوطنية.

**التراجع عن إلغاء مبدأ التناصف في القانون الانتخابي**

### المجتمع المدني

- إشراك الرجال في ورشات تدريبية حول حقوق المرأة والنوع الاجتماعي؛
- تنظيم لقاءات حوارية مع النساء انطلاقاً من الاهتمامات اليومية ووصولاً إلى المواضيع السياسية والمدنية ومساعدتهن على الربط بين الخاص والعام؛

- المساعدة على بعث مشاريع صغرى عبر الاقتصاد التضامني والاجتماعي؛
- إشراك النساء في مناقشة المشاريع وحلّ الإشكاليات اللاتي يعشنها على المستوى المحلي؛
- تنظيم دورات تدريبية وورشات لتنمية قدرات النساء على التعبير (تقدير الذات، التعبير، اتخاذ المواقف، اتخاذ القرار...) واتخاذ المواقف تجاه قضايا تطالب بها وتدافع عنها؛
- العمل مع القيادات الدينية من أجل إنشاء خطاب ديني داعم ومساند لتمتع المرأة بحقوقها الإنسانية والكونية؛
- القيام بحملات توعوية حول أهمية مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية؛
- محو الأمية القانونية.

### وسائل الإعلام

- ترويج صور متوازنة وغير نمطية عن النساء وتثمين التجارب الناجحة؛
- التعريف بنماذج من النساء القياديات غير التقليديات للاستئناس بتجاربهن والاستفادة منها.

## المراجع والمصادر

- ميثاق شبكة القيادات النسائية، جويلية 2000، المنظمات المدافعة عن حقوق النساء والفتيات بسيدي بوزيد والقيروان: <https://atac.tn/2023/06/24/charter-of-womens-leadership-network-wln>
- دراسة ” المرأة العاملة في القطاع الفلاحي بولاية سيدي بوزيد بين الحق والانتهاك، مارس 2016، الجمعية التونسية للحراك الثقافي : <https://atac.tn/2023/06/02/etude-fosa-2016>
- دليل اجرائي عملي لقياس اللامساواة بين النساء والرجال في القيروان وسيدي بوزيد، جوان 2022، شبكة النساء القيادات: <https://atac.tn/2022/11/08/guide-de-mesure-des-inegalites-femmes-hommes>
- نموذج الاستمارة شبه المسيرة ودليل حوار مجموعات التركيز في ملاحق الدليل أعلاه صفحات عدد 17-18-19
- التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20، الجمهورية التونسية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في جوان 2013، ص 85
- ملامح النوع الاجتماعي في تونس، حكومة الجمهورية التونسية بدعم من الاتحاد الأوروبي سنة 2014، ص 21
- النساء في الحياة السياسية والمدنية، المعوقات وسبل التجاوز، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوتر، 2016
- النتائج الأولية للدورة الأولى لانتخابات أعضاء مجلس نواب الشعب 2022 للدوائر الانتخابية في ولاية سيدي بوزيد والقيروان: [https://www.facebook.com/photo?fbid=542639191235713&set=pcb.5:42639217902377&locale=fr\\_F](https://www.facebook.com/photo?fbid=542639191235713&set=pcb.5:42639217902377&locale=fr_F)
- الندوة الصحفية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الإعلان عن النتائج النهائية لانتخابات أعضاء مجلس نواب الشعب لسنة 2022
- الندوة الصحفية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول غلق مراكز ومكاتب الاقتراع للانتخابات التشريعية 2022
- تصريح عضو الهيئة الفرعية بسيدي بوزيد حاتم دالي لشمس أأم
- تصريح رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بوجمعة مشي ل”وات”
- مرسوم عدد 55 لسنة 2022 مؤرخ في 15 سبتمبر 2022 يتعلق بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامه
- قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء
- قانون أساسي عدد 7 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء
- توصيات لقاء أعضاء شبكة القيادات النسائية بسيدي بوزيد: <https://atac.tn/2022/12/27/synthese-recommandations-wln-sbz/>
- توصيات توصيات لقاء أعضاء شبكة القيادات النسائية بالقيروان: <https://atac.tn/2022/12/27/synthese-recommandations-wln-kairouan/>
- أشغال الندوة الجهوية بسيدي بوزيد في 14 جانفي 2023 ” تعزيز وحماية حقوق النساء العاملات في القطاع الفلاحي”
- المقاربات التنموية التشريعات والسياسات في علاقة بالعاملات في القطاع الفلاحي ” ولاية سيدي بوزيد نموذجا” ص74،73 جمعية ATAC فيفري 2023.
- Outil d'évaluation et de suivi de l'impact genre, WECF 2018. P 37 : [https://www.wecf.org/wp-content/uploads/2019/01/GIM-ToolF\\_5.pdf](https://www.wecf.org/wp-content/uploads/2019/01/GIM-ToolF_5.pdf)